

Distr.
LIMITED

TD/B/49/L.2/Add.1
11 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المقرر: السيد مهدي فخري (إيران)

الجزء الرفيع المستوى

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax.No.907 0056, Tel.No 907 5656/1066

الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟^(١)

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - اتخذ الجزء الرفيع المستوى شكل عرض مقدم من متحدث رئيسي، هو السيد سوباشاي بانيتشباكدي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أعقبه تعليقات وأسئلة من المندوبين في نيويورك (بواسطة الاتصال التلفزيوني)، وفي جنيف، والتي أجاب عليها المدير العام. وقد أبدى الأمين العام للأونكتاد أيضا عدة ملاحظات.

الكلمة الرئيسية

٢ - قال مدير عام منظمة التجارة العالمية إن الاقتصاد العالمي يمر بفترة صعبة. وأن الأنظار كلها قد انصبحت على الأهداف الانمائية للألفية التي وضعت لعام ٢٠١٥، ولكن تحقيقها لن يكون سهلا وهي تحتاج إلى التعاون الكامل لجميع الجهات الفاعلة. ولقد كان جدول أعمال الدوحة للتنمية، ومع تركيزه على القواعد، وحل المنازعات والفرص المفتوحة، جزءا من هذه العملية، وأن النتائج هي التي ستحدد تقدم الاقتصاد العالمي. وينبغي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية الالتزام بتعاون أوثق في مجال تنفيذ برنامج عمل الدوحة، مع استراتيجية متسقة من أجل التصدي للروابط بين التجارة والتنمية. وينبغي أن ينظر إلى هذا الجهد التعاوني على أنه جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى إشراك جميع المعنيين بالأمر (المؤسسات المتعددة الأطراف والمتخصصة) الملزمين بإنجاز أهداف الألفية. هذا وإن الميزة النسبية للأونكتاد حيال منظمة التجارة العالمية في هذا الجهد التعاوني، كانت في مجالات البحوث والتعاون التقني الرامي إلى تعزيز فهم قضايا التنمية المتعلقة بالتجارة والتي تهم البلدان النامية وأقلها نموا، حيث لم تستطع منظمة التجارة العالمية سد الفجوة على المدى القصير. كما أن الجهد التعاوني سيتطلب تعاوناً مع مركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

(١) موجز أعدته أمانة الأونكتاد.

٣- وطبقا لما يراه، فإن برنامج العمل اللاحق على الدوحة يتألف من عملية ذات ثلاث مراحل هي: جدول أعمال الدوحة الجاري؛ المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة؛ وإدماج أدوات التجارة ضمن استراتيجيات التنمية. وقد اكتسب جدول أعمال الدوحة الجاري الزخم أثناء الاجتماع الأخير للجنة المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، والذي كان بمثابة خط التقسيم في عملية ما بعد الدوحة، ولكن هناك حاجة ملحة تدعو إلى التحرك بصورة جماعية لبلوغ التقارب. وكما يدرك السادة المندوبون، فإن برنامج العمل المتفق عليه في الدوحة قد غطى تنويعا عريضة من القضايا كيما تؤخذ كجزء من مشروع واحد، ومن ثم لم يُتفق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. والمشروع الواحد يتطلب تقدما موازيا في جميع مجالات جدول الأعمال؛ فإذا ما كان التقدم بطيئا في الزراعة، فإنه سيكون بطيئا في كل شيء آخر. ولهذا السبب، فإنه لا يعتبر من المفيد تأخير التحرك في أي مجال معين لأسباب تكتيكية. ولقد حددت لجنة المفاوضات التجارية جدول الأعمال والقضايا الرئيسية التي يجب أن تحل في الفترة المؤدية إلى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، والذي سيعقد في كانكون، المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وستكون كانكون بمثابة "استعراض منتصف المدة" للتقدم المحرز في برنامج عمل ما بعد الدوحة حيث ينبغي أن تتلاقى المواعيد النهائية، وأنه من المهم احراز التقدم لتفادي إثقال جدول أعمال هذا الاجتماع. ومن بين المجالات التي ما زالت فيها المسائل لم تحل قبل نهاية ٢٠٠٢، هناك القضايا الانمائية الرئيسية مثل الزراعة، والروابط بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والمعاملة الخاصة أو التفاضلية للبلدان النامية ونحو ما يقرب من ٥٠ قضية عالية التقنية تتعلق بتنفيذ نتائج جولة أوروغواي. هذا وان حصول الاتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، لن يكون سهلا، ومع فوات تاريخ نهائي واحد، فإنه من اللازم تجنب أي زلات أخرى؛ ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم البلدان النامية اتفاق المعاملة الخاصة والتفاضلية كشرط تخلصي من ضرورة اضطلاعها بعمليات الإصلاح الخاصة بها. والقضايا الأخرى مثل التجارة، والديون والتمويل، والاقتصادات الصغيرة، ونقل التكنولوجيا، قد أصبحت أيضا أولويات على جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، فإن جميع هذه القضايا يتعين إنفاذها بطريقة ملائمة.

٤- ويجب أن تكون المساعدة التقنية وبناء القدرات جزءا مركزيا من عملية ما بعد الدوحة. وينبغي أن تعتمد المساعدة التقنية على ثلاث ركائز هي: مساعدة البلدان النامية على صياغة وضعها في المفاوضات التجارية؛ وبعد الانتهاء من المفاوضات، وأثناء مرحلة التنفيذ، التصدي لقضايا التجارة الرئيسية، مثل تيسير التجارة، والاجراءات الجمركية، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا؛ وإقامة المرافق الأساسية اللازمة لضمان أن يأتي الوصول المحتمل إلى الأسواق بمكاسب الرفاه المتوقعة للبلدان النامية. ولتنفيذ هذه المساعدة التقنية الطموحة واستراتيجيات بناء القدرات، تدرك منظمة التجارة العالمية أنها تحتاج إلى التعاون بشكل وثيق مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الانمائية مثل منظمة الجمارك العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية

(الويبو)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥- ومن بين القضايا الطويلة الأجل للبلدان النامية هناك قضية كيفية التصدي ليرادات التعريفات الهابطة نتيجة تحرير التجارة. وفي مجال قيود الإمدادات، يجب أن تولى العناية للإجراءات الجمركية وإدارة الضرائب. كما أن نوع التعاون القائم بالفعل ضمن إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والمقدمة للبلدان الأقل نمواً، يمكن أن يشكل نموذجاً لمثل هذا العمل في المستقبل.

المناقشات

٦- أبديت تعليقات وطرحت أسئلة بشأن طائفة واسعة من القضايا. وتطلعت الوفود إلى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولكنها تساءلت عن كيفية تنفيذ ذلك. وقد تم التشديد بشكل واسع على ضرورة التعاون التقني، في حين أن بعض المندوبين تساءلوا عن الكيفية التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص في عمل من هذا القبيل. وعلق أحد المتحدثين على أن التحرر التدريجي يبدو مفيداً لنمو التنمية والتصدي للفقير، ولكنه يجب أن يكون تدريجياً بشكل حقيقي، وفي إطار قدرات البلدان. ومن الضروري تصحيح مستوى الطموح ودعمه بالتمويل الملائم. وشدد مختلف المتحدثين على ضرورة وجود نهج متناسق حيال الأهداف الإنمائية التي التزم بها المجتمع الدولي في المحافل العالمية المختلفة، ولا سيما الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وشدد أحد المتحدثين على أن الفكرة، وبموجب برنامج عمل الدوحة، كانت تنصب على جعل اتفاق المعاملة الخاصة والتفاضلية أكثر فعالية وتشغيلاً، وتساءل عدد من المندوبين عن كيفية القيام بذلك من أجل أن يعمل سواء بصورة عامة أو فيما يتعلق بالاتفاقات المحددة؟ وكيف يمكن تقييم الاحتياجات في الحالات الخاصة؟ وشدد عدد من المتحدثين على ضرورة التصدي لقيود جانب الإمدادات. واشتملت الأسئلة المحددة على الكيفية التي يجري بها التفاوض بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين، وكيفية حل مشكلات البلدان غير الساحلية، وكيفية تسهيل انضمام البلدان الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

٧- وأشار أمين عام الأونكتاد إلى أن الأونكتاد يجري برامج مكثفة لدعم البلدان النامية عن طريق جدول الأعمال الإيجابي، وبرنامج الدبلوماسية التجارية، وتقديم دعم محدد للبلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام. كما أن الأونكتاد يساعد البلدان النامية على بناء قدرات تصدير الإمدادات، لا سيما في قطاع الخدمات، وأجرى عدداً من اجتماعات المناقشات بشأن التصدير في هذا المجال.

٨- وأشار المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى التعاون الحالي بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مجالات البحث والتدريب وقضايا الاستثمار، واعتبر أن هذا التعاون يتعين تكثيفه أثناء تنفيذ الاتفاقات المبرمة بموجب برنامج عمل الدوحة. وقد شجعه تعليق الأمين العام للأمم المتحدة من أن التجارة يمكن أن تساعد على الحد من الفقر عن طريق فرص السوق المحسنة، والذي يجري التعامل معها الآن عن طريق منظمة التجارة العالمية، في حين أن قضايا جانب الإنتاج، بما في ذلك الإدارة الجيدة، تجرى معالجتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة. وبالطبع، فإن التعاون التقني بمقتضى برنامج عمل الدوحة قد صمم لدعم المفاوضات، ولكن ينبغي ألا يتوقف عند هذا الحد، نظراً لأن بناء القدرات يعتبر أمراً ضرورياً. ولاحظ أن التنمية تعتبر مركزية لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية وأنه يساند بالكامل الجهود المبذولة لوضع اتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية بحلول نهاية السنة الجارية. كما لاحظ أن الفريق العامل المعني بالتجارة والديون والتمويل، يساعد على التصدي للروابط الناجمة عن الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. والأمر يحتاج إلى المزيد من منافذ الأسواق حتى تستطيع البلدان النامية كسب الدخل المطلوب للوفاء بعبء ديونها. ولاحظ أن التنسيق بين قواعد التجارة قد يعود بالنفع المتبادل على التجارة وعلى البيئة - وهو وضع يحقق الكسب لكليهما. وبشأن المسائل المحددة، لاحظ أن حركة الأشخاص الطبيعيين تجرى معالجتها وفقاً لإجراءات العرض والطلب لمفاوضات الخدمات. وفيما يختص باشتراك القطاع الخاص في التعاون التقني، فإن هذا ليس بالأمر السهل، نظراً لأن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية حكومية، غير أنه من الواضح أن للاستثمار الخاص دوراً في دعم التنمية، وقد وجهت بعض الطلبات إلى لجنة المفاوضات التجارية للمساعدة في دعم جهود بناء القدرات.

— — — — —